استخدام اللغة العربية
وسيلة من وسائل مكافحة التعطل

منذ أيام زارنى شاب مصرى لا أعرفه ، و بسط لى حالة تستلفت النظر . قال " منذ أكثر من عام صدر أمر عسكرى يحتم على أصحاب المطاعم والمشارب وسواها أن تكتب قوائم الطعام والشراب وأثمانها باللغة العربية و إلا تعرضت لعقوبات نص عليها القرار العسكرى . وعند ذ اتفقت مع عدد من هذه المطاعم والمشارب التى أعلم أنها لا تستخدم مصريا واحدا يعرف اللغة العربية ، على أن أمر عليها يوميا فأكتب فى القسم العربى من قوائمها أصناف اليوم وأسعارها مقابل مبلغ صغير جدا من كل منها يتراوح بين القرش والقرشين حسب أهميتها وتعدد أنواع طعامها . وكنت أجد فى يدى بعد نحو ساعتين من مرورى على هذه المحال المختلفة مبلغا يتراوح بين العشرة والعشرين قرشا ؛ وكنت أجد فى هذا عملا رابحا أعول منه أسرة كثيرة العدد فى وقت شحت فيه الأعمال . ولكن هذه المحال فى المدة الأخيرة تراخت فى تنفيذ هذا القرار فاستغنى الكثير منها عن عملى وأصبح المبلغ الذى يصل الى يدى كل يوم يتراوح بين خمسة وستة قروش من المحال التى لا تزال محافظة على تنفيذ الأوامر الحكومية " :

استمعت لهذا الشاب وهو يقص حكايته ، حتى اذا انتهى منها تفتحت أمامى أفكار كثيرة وتخيلت أرقاما كبيرة . قلت : اذا كان مجرد الأمر بأن تكتب قوائم الطعام والشراب باللغة العربية عاد على هذا الشاب وعلى كثيرين مثله بطبيعة الحال بمثل هذا المورد من الرزق فكم يفتح من أبواب الرزق على الشبان المصريين لو أن جميع دوائر الأعمال الأجنبية فى مصر تؤدى أعمالها باللغة العربية ؟

وخيل الى أن استخدام اللغة العربية وحده بلا أى شرط آخر سيفتح الباب لحوالى ألف من الشبان المتعلمين المتعطلين ، الذين أنفقت عليهم الدولة وأنفق عليهم أهلوهم مئات الألوف من الجنيهات ثم ضاقت بهم سبل العمل فباتوا أدوات معطلة ، بل أدوات تستهلك ولا تنتج كل صباح ومساء !

فى كل بلاد الدنيا تستخدم اللغة القومية لغة أساسية فى جميع المعاملات والسجلات والمكاتبات ولا يشكو أحد من الأجانب أصحاب الأعمال ورءوس الأموال ، ولا يعتذرون بتعقيد العمل ولا صعوبة التنفيذ ، ولا يشكون من تحتيم القانون عليهم أن يتعاملوا بلغة البلاد .

وليس فى العالم كله أمة تسمح للأجانب باهمال لغتها القومية إلا مصر — ومصر وحدها بلا استثناء — حتى اذا أشارت لجنة المالية بمجلس نواب البلاد على الحكومة أن تسعى فى جعل اللغة القومية لغة التعامل هاج هؤلاء الأجانب وماجوا وأرسلوا الاحتجاجات الظاهرة والخفية واستعانوا بجميع القوى التى يستندون إليها لوقف هذا القرار !

وقد كان هذا الوضع مفهوما يوم كانت البلاد غير مستقلة ، ويوم كانت مكبلة بقيود الامتيازات فكيف جاز أن يبقى هذا الوضع بعد معاهدة الاستقلال ومعاهدة الامتيازات ؟ وكيف قبلت الكرامة المصرية أن تهمل اللغة القومية ، وأن يبقى الألوف من أبناء مصر متعطلين واحترام لغتهم وحده كفيل بأن يوجد أعمالا للمئات منهم ؟

إن دوائر الأعمال الأجنبية تحتج بأن هذا يخلق لها ارتباكات فى العمل ، فكيف لم ترتبك أعمالها فى تركيا مثلا ، وقد أمهلت أشهرا معدودة ثم سارت أعمالها هناك بلا ارتباك ؟ إن تسعة وتسعين فى المائة من عملاء هذه الدوائر هم مصريون لغتهم هى اللغة العربية ، فتسعة وتسعون فى المائة من أرباحها عائد عليها من هؤلاء المصريين ، ومجرد احترام العملاء يحتم عليها أن تستخدم لغتهم ، كما أن اعتمادها فى الربح عليهم يحتم عليها أن تراعى رضاءهم باستخدام أبنائهم ، ولكنها لا تصنع هذا ولا ذاك .

لقد كانت رءوس أموال الشركات الأجنبية الكبيرة من نحو نصف قرن أربعة وأربعين مليونا من الجنيهات فبلغت ضعف هذا المبلغ فى فترة قصيرة من الزمن ، أى أنها زادت بمعدل مليون من الجنيهات كل عام ، فما ضرها لو ردت على المصريين من هذا المليون عشرة آلاف جنيه فقط كل عام مرتبات لأبنائهم مع احترام لغتهم وهذا الاحترام لن يكلفها أكثر من هذا المبلغ التافه المتواضع بالقياس إلى كسبها الذى لا تستطيع أن تجد له نظيرا فى أى بلد من بلاد العالم ؟

ولكن قبل أن نلوم هذه الشركات يجب أن نلوم أنفسنا ، ويجب أن نلوم أعضاء مجلس الإدارة من المصريين فيها ، فهؤلاء كان المفروض فيهم أنهم يمثلون وجهة النظر المصرية أمام هذه الدوائر فاتضح فى النهاية أنهم يمثلون وجهة نظر الشركات أمام المصريين ! وهذا طبيعى ما دامت هذه الشركات هى التى تؤدى لهم مرتباتهم الضخمة على بضع جلسات فى العام !

ولهذا يجب أن تقابل الأمة بالترحيب ما اعتزمته هذه الوزارة من حظر عضوية الشركات على أعضاء البرلمان وعلى الوزراء بعد ترك الوزارة بعدة أعوام لا يجوز أن تنقص عن خمسة حتى لا يكون هناك موضع للمساومات !

ولا شك أن هذه عملية تطهير لسمعة الحكم جدير بالوزارة أن تقدم عليها وأن تسرع فيها وألا تسمع فيها للاعتراضات والحجج التى تخفى وراءها أغراضا شخصية لاشك فيها .

ونعود إلى مسألة اللغة العربية واستخدامها فى دوائر الأعمال فنقرر أنها فى حاجة إلى جهد يجهدنا للاستقلال ولإلغاء الامتيازات — وهـذا حق نعترف به حتى لا يظن أحد أن المسألة سهلة أمام المسئولين — ولكننا نقرر كذلك أن الظفر بإقرارها لا يقل شأنا عن الظفر بالاستقلال و بالغاء الامتيازات، وأنها المظهر العملى الحقيق للاستقلال ولسيادة الحكم . ولا بد للأمة أن تستكمل هذا المظهر فى يوم من الأيام .

إن المصرى ليدخل اليوم دوائر الأعمال الأجنبية بل المتاجر الأجنبية فيحس أنه غريب أو أنه داخل للاستجداء فكل ما يحيط به أجنبى من " اللافتة " التى وضعت على المدخل إلى الموظفين والعمال الذين يتعامل معهم ، إلى أسماء البضائع أو لغة التخاطب أو الكتابة ... لا شىء مطلقا فى هذه الدوائر يشعر المصرى أنه فى بلاده وأنه العميل الذى تقوم هذه الدوائر بأمواله .

ولسنا ندرى كيف يبقى عقلاء الأجانب على هذا الوضع ؟ وكيف لا يمدون بأبصارهم إلى أبعد من اللحظة الحـاضرة؟ وكيف لا يقدرون أن روح العزة القومية التى بذلت الدماء والجهود لنيل الاستقلال ولإلغاء الامتيازات لا تستطيع أن تصبر طويلا على وضع شاذ ليس له ما يبرره إلا مجرد الكسل أو مجرد العناد ، أو الضن ببعض مبالغ من المـال يكلفها لهم هذا التغيير الذى لا بد منه تمشيا مع الظروف والأحوال .

لو كنت من مديرى هذه الدوائر لبادرت إلى تغيير هذا الوضع مسترضيا بذلك شعور المصريين وكرامتهم، ولكان هذا التصرف منى يعد بعد نظر وحسن سياسة، وفى الوقت ذاته أنال به من المصريين وحكومتهم مالا أناله بالكسل أو بالعناد أو بالاقتصاد المقلوب الذى لا يستطيع البقاء إلا ريثما تحتم الظروف تغيير كل وضع شاذ .

ومن الغريب أن مطالبة المصريين باحترام لغتهم ومراعاة شعورهم يعد فى عرف هؤلاء الأجانب تعصبا فماذا يسمى عملهم هم حين يهملون لغة البـلاد التى يأكلون من خيرها ، ويوصدون دوائرهم فى وجوه أبناء هذه البلاد ، ويستخسرون فيهم أقل مبلغ من المرتبات كما يستخسرون تدريبهم على العمل القائم فى قلب بلادهم .

أى التصرفين هو التعصب الذى يستحق الشكوى ويستحق الإلغاء؟ ليراجع الأجانب أنفسهم وضمائرهم فذلك خير لهم وللبلاد التى يعيشون فيهـا ، والتى لا تتعارض مصالحهم الصحيحة العادلة مع مصالحها المفروضة الواجبة .

" ق . "